عرض كتاب

الخليج العربى — دراسة لتاريخ الإمارات العربية : ١٩١٤ — ١٩٤٥

تأليف : الدكتور جمال زكريا قاسم

(دار الفكر العربى بالقاهرة — ١٩٧٢ : ٥٧٦ صفحة)

بقلم

مصطفى عبد القادر النجار

مدرس التاريخ الحديث

بكلية الآداب — جامعة البصرة بالعراق

لاشك أن هذا الكتاب أول محاولة لكتابة التاريخ العام للخليج العربى فى أدق مراحله المعاصرة يتصدى لها باحث عربى متخصص . وهو بهذا يمكن أن يعد من بين الكتب النادرة المتفوقة التى سدت فراغاً ملحاً فى المكتبة العربية ، والتى هى فى حاجة لمثل تلك الدراسات الموضوعية الجادة .

يؤرخ الكتاب بوعى وعمق وشمول للحياة السياسية فى الخليج العربى فى الفترة ما بين (١٩١٤ — ١٩٤٥) وهى فترة لم يتصد لها أحد قبل الدكتور جمال زكريا قاسم فى بحثها رغم خطورتها والتطورات السريعة التى شهدتها المنطقة . ولقد كان صدور الكتاب حاجة ملحة يعيش فراغها القارىء العربى إلى أن تصدى المؤلف لكتابتها بأسلوب علمى مستند إلى الوثائق وأحدث المراجع والدوريات .

والكتاب يبدو لأول وهلة رسالة علمية أكاديمية نهج فيها المؤلف الأسلوب

التحليلي المنهجي . فقد برع المؤلف في عرض المادة ودراسة الظواهر واستنتاج الآراء مما يجعل للكتاب أهمية خاصة .

ولاشك أن الفترة التي اختارها المؤلف لكتابة تشكل فترة انتقالية حاسمة في تطور أقطار الخليج العربي . وعلى الرغم من أنها استمرار للتاريخ العام لتلك الأقطار إلا أنه كان لها آثار بعيدة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لافي منطقة الخليج العربي وحدها بل في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام مما أدى إلى إحداث تغير سريع وشامل في بنيان هذه الأقطار بحيث أضحى لابد من دراسته على أسس رصينة .

لقد ظل تاريخ الخليج العربي إلى فترة متأخرة حكراً على الباحثين الأجانب الذين ظلوا يؤرخون لأحداثه من خلال مؤثراته الخارجية ومدى فهمهم لطبيعة ظروف المنطقة . فجاءت معظم كتاباتهم منحازة تمثل بعض جوانب الصورة لا الصورة كاملة . وكان لابد للباحثين العرب من ولوج الميدان الذي ظل يشكو عزلتهم . فهم أقدر على كتابة ذلك التاريخ وأخلص له وأحق به .

والواقع إن الدكتور جمال زكريا قاسم كان من الرواد الأوائل الذين جربوا حظهم في كتابة تاريخ الخليج العربي . فترك لنا دراسات عديدة عن تاريخه منذ بداية العصور الحديثة وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وأهم تلك المؤلفات : كتاب دولة بو سعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١ — ١٨٦١ (القاهرة — ١٩٦٨) وكتاب الخليج العربي — ١٨٤٠ — ١٩١٤ (القاهرة — ١٩٦٦) والكتاب الذي نتطرق لنقده الآن جزء متمم له ، وكتاب مختارات من وثائق الكويت والخليج العربي المحفوظة في دور السجلات البريطانية (الكويت — ١٩٧٢) . هذا إلى جانب العديد من المقالات والبحوث التي نشرت في الحوليات العربية المختلفة .

والدراسة التى نتصدى لنقدها تقع فى ثلاثة أبواب تناول الباب الأول منها الكويت وعلاقتها بالقوى المجاورة ، وحدد الباحث تلك القوى بالعراق والمملكة العربية السعودية اللذين يتاخمان الكويت . أما الباب الثانى فشمل على دراسة البحرين وقطر ومشيخات الساحل العمانى . واقتصر الباب الثالث على سلطنة مسقط وإمامة عمان . وجعل خاتمة البحث دراسة لنفط الخليج .

وعليه فإن المؤلف قسم موضوعات كتابه تقسيما مكانياً ، ولم يشأ تقسيمها حسب الموضوعات أو التسلسل الزمنى . وعلى الرغم من أن التقسيم المكانى له مبرراته فى البحث وهو لا يتعارض مع المنهج العلمى الموضوعى إلا أنه من وجهة نظر القومية العربية يلاقى معارضة ولاسيما فى أرض كأرض الخليج العربى التى لم تعرف الكيانات السياسية المستقلة حتى وقت متأخر جداً .

وتاريخ المنطقة بشكل عام فى فترة ما بين الحربين التى يؤرخ لها الدكتور جمال لا يمكن الفصل بينها لخضوع حركة التاريخ فى المنطقة لمؤثرات داخلية وخارجية متشابهة . وإن الفصل بينها معناه تأكيد شخصية تلك الكيانات والعمل على خلق تاريخ متميز لها ، فى وقت أنها عاشت ضمن خط سياسى واقتصادى واجتماعى واحد ، وإن كانت هناك فروقاً بين إمارة وأخرى فهى فروق نسبية بسيطة . وعليه فإن عرضنا الكتاب سيكون على أساس الموضوعات التى تضمنها لا الأقطار موضوعة البحث .

وحتى بالنسبة لأقطار الخليج العربى فإن المؤلف لم يؤكد على تاريخ عربستان والساحل الشرقى للخليج العربى . وإنما اقتصر اهتمامه على الساحل العربى فقط . وكنت أرغب لو أن الباحث أولاها أهمية خاصة .

وأهم الملاحظات التى تسترعى الانتباه فى الكتاب أن البحث لم يقتصر على

الناحية السياسية التى درج معظم المؤرخون على التأكيد عليها وإنما تعداه إلى الناحية الاقتصادية التى أثرت تأثيراً كبيراً فى تغيير مجتمع الخليج العربى من مجتمع قبلى متخلف إلى مجتمع عصرى متطور . فزج بذلك بين السياسة والاقتصاد . وكم رغبت أن يكمل الباحث الناحية الاجتماعية لتكمل لنا جميع جوانب الخليج العربى ولكن يبدو أن المؤلف تركها للباحثين الاجتماعيين لإيفائها حقها .

تعرض الكتاب لمناقشة مشكلات الحدود بين أقطار الخليج العربى التى برزت بشكل خاص بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة التنقيب عن حقول النفط . فأدت المنافسة حول منح امتيازات النفط إلى صراع حاد دائم لتحديد الحدود فى منطقة لم تعرفها من قبل . وكان من الصعوبة تخطيط الحدود على نسق ما تعمله الدول المتقدمة فى أرض عشائرية لم يعرف أهلها الاستقرار . ومن هنا نشأت أعقد المشكلات بين إمارات الخليج العربى . ومما زاد فى تعقيدها منح امتيازات النفط فى أراض متقاربة لشركات مختلفة . فانعكس ذلك الخلاف على الإمارات — مالكة الامتياز — ولم يكن هناك دليل مادى على إثبات حق ملكية الأراضى لم تعرف التحديد من قبل ، فاتجه حكام المنطقة للأخذ بالاعتبارات القبلية ومناطق سكنى العشائر وتنقلاتها وولاءاتها لتقرير الحدود .

وفى الكتاب عرض لمشكلات الحدود الكويتية مع سلطنة نجد — المملكة العربية السعودية بعدئذ — وقرر مؤلفه أن تخطيطها كان على حساب إمارة الكويت . فقد أعطى مؤتمر العقير الذى عقد سنة ١٩٢٢ ابن سعود ثلثى الكويت وحرمها من الأرض التى سبق أن قررت لها بموجب الخط الأخضر الذى حددته الاتفاقية البريطانية العثمانية لسنة ١٩١٣ . وأن السير برسى كوكس الذى حدد تلك الحدود قد أقدم على ذلك ترضية لابن سعود بعد أن اقتطع الكثير من أراضيه وضمها إلى العراق . وكان ابن سعود يطالب بالوصول إلى نهر الفرات كحد فاصل بينه وبين الدولة العراقية . وعليه فقد اعتبر المؤلف اتفاقية العقير « مجحفة إجحافا بالغا بحقوق الكويت » .

وبالنسبة للحدود العراقية ـ الكويتية فقد لمح إليها المؤلف لمحاسريعة وموجزة جداً . وكنا نأمل منه تفصيلا وافياً كما هو الحال بالنسبة للحدود الكويتية النجدية وركز المؤلف بدلا من مشكلات الحدود بين الجارتين العربيتين على الازمات الاقتصادية بينها .

والواقع أن الحدود العراقية الكويتية حددت من جانب الكويت سنة ١٩٢٣ فى رسائل متبادلة بين المندوب السامى البريطانى وشيخ الكويت . ومن جانب العراق سنة ١٩٣٢ عند دخوله عصبة الأمم فى رسائل متبادلة أيضا بين نورى السعيد والمسؤولين البريطانيين فى المنطقة . ولكن بقى أمر تثبيتها معلقا ولم يشأ العراق بعدئذ الدخول فى مفاوضات من أجل ذلك عدا المحاولة التى بذلها وزير الخارجية العراقى على جودت الأيوبى سنة ١٩٣٩ — بعد مصرع الملك غازى — حيث اقترح تشكيل لجنة عراقية ـ كويتية لتنفيذ رسم وتثبيت الحدود . ويبدو أن المؤلف قد اختلط عليه الأمر فظن أن محاولة سنة ١٩٣٩ لتثبيت الحدود هى «مباحثات استهدفت إعادة تخطيط الحدود » . والواقع أن المباحثات استهدفت وضع الاساس التى تؤلف بموجبها لجنة تثبيت الحدود والنظام الداخلى الذى تسير عليه ، والصلاحيات التى يمكن أن تخول لها . وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة للامر . وظلت الحدود العراقية ـ الكويتية غير مثبتة حتى الآن .

وأما بالنسبة للحدود السياسية لإمارات الخليج العربى فلقد أولاها المؤلف اهتماماً خاصا . وهى فى الواقع أكثر تعقيداً من الحدود الشمالية لأقطار الخليج العربى التى عرضنا لها . وإن كانت هناك وحدات متميزة فى القسم الشمالى من الخليج

العربي إلا أنه فى القسم الجنوبى لم تظهر تلك الوحدات بشكل متميز بحيث يمكن تحديد أراضيها ، وإنما عاشت المنطقة كلها على أساس قبلى تحت الحماية البريطانية ولم يفكر فى تحديد كياناتها إلا عندما ظهر التنافس كبيراً بين شركات النفط البريطانية والأمريكية .

وعليه أكد المؤلف بأن مشكلات الحدود تلك « لم تكن فى حقيقة الأمر إلا صراعاً بين الشركات المتنافسة التى تؤيدها الدول التابعة لها من أجل الحصول على أكبر امتيازات للنفط فى المناطق المتنازع عليها » وقد تمسكت بريطانيا بالخط الأزرق الذى حددته اتفاقية سنه ١٩١٣ واعتبرته أساساً لتحديد الحدود بين الإمارات العربية على الساحل العمانى وبين المملكة العربية السعودية . ولكن الحكومة السعودية لم تبد ارتياحا لتمسك الحكومة البريطانية بهذا الخط . وقد رفضه ممثلها فؤاد حمزة . واقترح خطاً جديداً أشار إلى أنه « يمثل الحد الأدنى لمطالب ابن سعود . وأن الحكومة السعودية لم تعتمد المبدأ الواسع الذى يمثل علاقاتها مع قبائل الصحراء الذين أعلنوا ولاءهم للملك . وإنما اكتفت بذكر الحدود الطبيعية » . وقد شمل خلاف المملكة العربية السعودية بشأن الحدود كل من قطـــر وأبى ظبى ودبى ومسقط .

وإلى جانب اهتمام المؤلف بمشكلات الحدود تناول الأزمات الداخلية والخارجية لأقطار الخليج العربى فى فترة ما بين الحربين . ويذهب المؤلف إلى أن بريطانيا استغلت تلك الأزمات فأخذت تعمقها لتنفذ من خلالها أهدافها وضمان مصالحها .

وبالنسبة للأزمات التى تعرضت الكويت لها يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، الأولى أزماتها مع نجد، والثانية أزماتها مع العراق ، والثالثة أزماتها الداخلية .

والأزمات النجدية الكويتية حصرها الدكتور جمال بقضيتى الإخوان والحصار الاقتصادى السعودى . واعتبر أن حركة الإخوان انتفاضة وهابية جديدة شهدتها

الجزيرة العربية . وقد استغلها ابن سعود لتوسيع رقعة ممتلكاته . ولم تمنع معاهدة العقير بين الكويت ونجد،الإخوان من شن هجماتهم المستمرة على الكويت . وكان اشتباك سنة ١٩٢٨ أبرز تلك الاشتباكات . وحقق فيها الكويتيون انتصاراً عليهم. ومنذ ذلك الحين « تحولت الغارات الإخوانية إلى القاطعات الجنوبية للعراق » . على أن فيصل الدويش زعيم الإخوان حاول فى الفترة التالية كسب شيخ الكويت إلى جانبه حينما قرر الثورة ضد ابن سعود . ولكن شيخ الكويت ظل محايداً « وحاول استغلال هـذه الثورة لاسترداد مقاطعاته التى انتزعت منه خلال مؤتمر العقير » . ومن هنا جاء اتهام ابن سعود لشيخ الكويت « بعدم وفائه للعهود التى قطعها بالوقوف على الحياد » . وكانت الأمور تشير إلى احتمال تقارب بين الكويت ونجد بعد قمع ثورة الإخوان سنة ١٩٣٠ ، وتصفية زعامتهم . إلا أن الأمر كان أعقد من ذلك بسبب الحصار الاقتصادى السعودى . وهو الذى فرضه ابن سعود فى بداية العشرينات فى محاولة لإنماش اقتصاده الوطنى . وازدهار موانئه على الخليج العربى ، ولربط القبائل الجديدة التى استحوذ على أراضيها بموجب معاهدة العقير ببلاده ، وقطع كل صلاتها مع الكويت . كما يقرر المؤلف أن من أهداف الحصار أيضاً « رغبة ابن سعود فى تأكيد نفوذه على الكويت . وبذلك يمكن القول أن الحصار التجارى كان له مغذى اقتصادى وسياسى معاً » .

وكانت بريطانيا « تتغاضى فى كثير من الأحيان عن تلك التدابير الاقتصادية» . ومما زاد من دفع ابن سعود إلى الاستمرار فى تشدده أن طفرت الزيادة فى إيرادات الكمارك إلى عشرة أضعافها . وشهدت الفترة ما بين ١٩٣٠ — ١٩٤٠ مباحثات كويتية سعودية لرفع الحصار . وقد طرحت خلالها إقتراحات عديدة من الجانب السعودى كان نصيبها الرفض جميعاً من قبل شيخ الكويت . وعندئذ برزت دعوى سعودية تطالب « أن يوافق شيخ الكويت بأن تكون إمارته تحت السيادة السعودية » .

وفيما يبدو أن مشكلة خضوع الكويت للسيطرة السعودية كانت موضوعا شغل بال الحكومة البريطانية . ذلك أنه سيفقدها مركزها الاستراتيجي لحساب شركات النفط الأمريكية . وكان لابد لبريطانيا أن تبذل جهودها لحل الخلافات بين الكويت والسعودية والوصول إلى معاهدات للتسوية . وعندئذ انتقلت المشكلة إلى طور المباحثات بين بريطانيا والسعودية . وانتهت بوضع تسويات نهائية خاصة . ومما شجع على قبولها استفحال الخطر العراقي على الكويت .

والأزمات العراقية الكويتية حددها المؤلف بمشكلتى بساتين النخيل الخاصة بشيوخ الكويت فى البصرة ، ومشكلة التهريب . وعلى الرغم من أن المشكلتين اقتصاديتان إلا أنهما تركا آثارهما الواضحة على العلاقات السياسية بين البلدين .

وتتلخص المشكلة الأولى فى محاولة الدولة العراقية فرض الضرائب على إقطاعيات شيوخ الكويت فى البصرة وصادراتها من التمور ، فى وقت أكد الحاكم الملكى البريطانى إعفاؤها بموجب البلاغ الصادر إلى شيخ الكويت عام ١٩١٤ عندما تقررت الحملة البريطانية لاحتلال العراق .

أما المشكلة الثانية فقد حدثت نتيجة الفارق بين الرسوم الكمركية المقررة على البضائع فى كل من العراق والكويت . ذلك أن العراق اتبع سياسة حماية التجارة. بينما اتبعت الكويت سياسة حرية التجارة . فأخذت البضائع والحالة هذه تهرب من الكويت حيث التعريفة الكمركية المنخفضة إلى العراق الذى كان يفرض تعريفة عالية على نفس البضائع ،ولم تجد اعتراضات العراق على تلك العمليات نفعاً . ذلك أن التهريب أصبح المتنفس الوحيد إلى الكويت بعد فرض الحصار التجارى السعودى عليها . ولما كان المجتمع الكويتى مجتمعاً تجارياً لايعرف مهنة أخرى . لذا فقد أصر شيخ الكويت والتجار على ممارسة تلك العمليات . ولم تحاول بريطانيا أن تضع حداً لها .

ويبدو إن سعة المادة التى تجمعت لدى المؤلف جعلته يقع فى بعض الإرباكات فى تسلسل الأحداث التاريخية . فمثلا جعل اقتراح السفير البريطانى فى بغداد الصادر سنة ١٩٣٣ حول عقد اجتماع عراقى كويتى لحل مشكلة التهريب ، اقتراحاً صادراً من وزير الخارجية العراقية سنة ١٩٣٤ .

وإنه أعطى اجتماع مكافحة التهريب المقترح نتائج متوقعة فى وقت أنه لم يعقد على الإطلاق .

ولقد أدت المشاكل الاقتصادية بين العراق والكويت إلى حدوث أزمة عنيفة كانت نتيجتها مطالبة العراق بالكويت بوصفه قضاء عثمانى كانت يتبع ولاية البصرة وقد أقرت اتفاقية سنة ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا بذلك . وبهذا فإن الدعوة العراقية استندت أساساً إلى الأسس التاريخية التقليدية ، وهى دعوة رددتها كثير من الدول لإثبات حقها فى أراض معينة .

والثابت أن بريطانيا بمواقفها المترددة واستغلالها للمشاكل المعلقة بين العراق والكويت دفعت الطرق دفعاً إلى تلك الدعوة . وقد تبنى الملك غازى الدعوة فى أواخر الثلاثينات وساعدته فى ذلك أزمة الحكم الداخلية فى الكويت . فأخذ يوجه للمعارضة الكويتية التى تمثلت فى المجلس التشريعى من خلال إذاعة قصر الزهور كلماته الحماسية : ويثير فيهم الحافز القوى الذى أخذ يتصاعد فى المنطقة العربية حول ذلك الوقت ، ويضمنها العراق والكويت .

والفاحص لدعوة الملك غازى يجد أنها لم تتعد الأسلوب النظرى . ولم يلاحظ أنه اتخذ خطوات عملية من أجل تنفيذها . كما أنها أعطيت صوراً أكثر من حقيقتها . وعليه فلا نتفق مع المؤلف فى أن إذاعة الملك غازى « تزعمت الحملة ضد الوجود

البريطانى فى الخليج العربى » . فالثابت — من خلال مراجعة برامج الإذاعة — أن الإذاعة لم تمس النفوذ البريطانى مساً مباشراً . والعراق نفسه فى ذلك كان يدور فى فلك بريطانيا .

وقد وفق المؤلف توفيقاً كبيراً فى تحليله لأزمة المجلس التشريعى فى الكويت . وسلط الأضواء على حركة المعارضة الكويتية . ومطالبتها بإصلاح الإدارة والتعليم والصحة .

ولكننا كنا نتمنى أن يقف المؤلف أكثر فى تحليله لطبيعة الحركة والنتائج التى تركتها وعرض الآراء المختلفة حولها بغية إعطاء رأى واضح فيها .

وتناول المؤلف ضمن عرضه للأزمات فى أقطار الخليج العربى ، الأزمات التى تعرضت لها البحرين . . أكد على أزمة الحكم الداخلية المتمثلة فى الانتفاضات الوطنية وأزمة التهديد الخارجية المتمثلة فى مطالبة إيران بالبحرين .

وبالنسبة للأولى أشار إلى أن بوادر الحركة الوطنية فى البحرين ظهرت منذ عام ١٩١٩ وهى بهذا سبقت أقطار الخليج العربى كافة ، وكانت تطالب بالإصلاح ونجحت فى عزل الشيخ عيسى سنة ١٩٢٣ ، وإجبار بريطانيا على إدخال الإصلاحات فى الإدارة والمالية والشرطة والتعليم والقضاء . ولكن الإصلاحات تلك أدت — بعكس ما كان يتوقع — إلى تقوية السيطرة البريطانية لا المعارضة الوطنية . ومع ذلك فإن الحركة الوطنية استعادت نشاطها . وكان سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض موارد الدخل نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية عاملا مساعدا لها . فكانت حركة الغواصين سنة ١٩٣٢ . والانتفاضة الشعبية سنة ١٩٣٨ . وقد وقفت بريطانيا بحزم تجاه الحركتين ، واستطاعت قمعهما بشدة متناهية .

وإن استطاعت بريطانيا النجاح فى كبح جماح الأزمة الداخلية فإن الأزمة الخارجية مع إيران كانت أكثر تعقيداً لها. وقد حاولت إيران سنة ١٩٢٧ من إسناد دعواها قانونيا فى عصبة الأمم. ولما لم تنجح دخلت مع بريطانيا فى مفاوضات من أجل التسوية. ولكن على الرغم من ذلك لم تبتعد عن تقديم الاحتجاجات المستمرة ضد بريطانيا وبالتالى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإجراءات الإدارية والعسكرية ومنع امتيازات النفط. ويذهب المؤلف إلى « أن الادعاءات الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت فى صيغة قومية عبرت عنها الصحف الإيرانية فى مقالات حماسية.

أما أبرز الأزمات التى تعرضت لها قطر فكانت أزمتها الخارجية مع المملكة العربية السعودية. وقد جاء فى دليل الصالح الخاص بالخليج الذى نشره القسم التاريخى بوزارة الخارجية البريطانية إلى أن سيطرة ابن سعود تمتد على شبه جزيرة قطر كلها. مما أفسح المجال لابن سعود لاستغلال ذلك فى إثبات حقه فى قطر. ولكن بريطانيا قطعت الطريق عليه بتوقيعها مع الشيخ عبد الله إتفاقية خاصة بامتياز النفط. وذكرت بأن ما جاء فى الدليل لا يعبر عن وجهة نظر الخارجية البريطانية. وهى لا تعدو عن كونها معلومات مجردة تقدم للبعثات الدبلوماسية البريطانية.

أما بالنسبة لمشيخات الساحل العمانى فأكد المؤلف على أزمتى الصراعات القبلية فيها والأطماع الإيرانية فى المشيخات وجزرها. وظهر أن الاغتيالات بين الشيوخ الحكام، والحروب الأهلية، والإضطرابات، هو الطابع المميز لذلك الجزء من الخليج العربى فى فترة ما بين الحربين. وقد حاول السعوديون من استغلاله. ولكن بريطانيا كانت قد سبقتهم لذلك.

أما الأطماع الإيرانية فقد تركزت بصفة خاصة على جزر طنب وبو موسى.

وفى سبيل تحقيق تلك الغاية فى الجزر إدعت إيران بحقها فى مسقط ومشيخات الساحل العمانى كأسلوب تخرج منه فى النهاية بضم الجزر إليها . إلا أن بريطانيا وضعت حداً لتلك الاعتبارات ، واتخذت قراراً بتعيين وكيل إنسكليزى لها فى دبى وأناطت مسألة الدفاع عن المشيخات إلى القيادة الجوية فى العراق .

وبالنسبة لسلطنة مسقط فإن أهم ما يسترعى الإنتباه هو أزمة الصراع بين السلطنة والإمامة التى تسببت فى خلق أزمة إقتصادية حادة فى البلاد . وحاولت بريطانيا إسناد السلطنة بإمدادها بالمساعدات المادية والعسكرية . وعلى الرغم من تسوية السيب سنة ١٩٢٠ بين السلطنة والإمامة إلا أن بريطانيا ظل تأييدها مطلقا السلطنة .

وكان جوهر الخلاف بين السلطنة والإمامة هو معارضة الإمامة لنظام السلطنة الذى لا يقوم طبقاً للعقيدة الأباضية التى تحتم إختيار الحاكم بطريقة الانتخاب بينما كان سلاطين مسقط يأخذون بنظام الحكم الوراثى . وقد استطاع المؤلف ببراعة أن يظهر مدى المكر البريطانى فى معاملة السلاطين والأئمة . وفى تحسسه الدقيق لما تستخدمه بريطانيا من أساليب لتنفيذ رغباتها . وخاصة حينما جرت مراسيم عقد معاهدة السيب . ومنذ عقد المعاهدة « ظلت العلاقات هادئة نسبياً بين الإمامة والسلطنة إذ اقتصرت الخلافات حول تبعية هذه القبيلة أو تلك للامامة أو السلطنة بالإضافة إلى الضرائب ومشكلات اللاجئين » .

وقد ختم المؤلف دراسته يبحث عن نفط الخليج مشيراً إلى التحولات السياسية والاقتصادية التى شهدتها أقطار الخليج العربى . وإبان الصراع بين الشركات المستقلة والأمريكية مما أدى إلى أن تنقسم منطقة الخليج إلى منطقتى نفوذبريطانية وأمريكية ، انعكست أثارها على أقطار المنطقة . فنشأت خلافات كثيرة بين الحكام أصبح من الصعب تجاهلها .

ولا أدرى الدافع الذى حدى بالمؤلف أن يجعل من خاتمة كتابه دراسة عن نفط الخليج . وهى دراسة قيمة وموضوعية وتستند إلى الوثائق البريطانية . وكان عليه أن يخصها فى باب رابع من الكتاب لأهميتها فى تكملة ما بدأه من أبواب . بعد أن يوسع موضوع المؤثرات الاقتصادية والسياسية منها بشكل أكثر .

وقبل أن أختتم هذا العرض للكتاب لابد لى أن أشير إلى الملحق الأول من الكتاب الذى يتضمن وثيقة خطيرة جداً ، وربما يكشف الدكتور جمال عنها لأول مرة للدارسين العرب . فلم يسبق أن تم نشرها من قبل . وقد عثر عليها المؤلف من خلال تنقيبه فى دور السجلات العامة بلندن فاسترعى انتباهه . وتكشف الوثيقة إلى أن الأطماع اليهودية كانت قد امتدت إلى البحرين والاحساء لإنشاء دولة يهودية بهما . وقد قدم الاقتراح روتشيلد فى أيلول ١٩١٧ أى قبيل صدور وعد بالفور بوقت قصير جداً . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية اعتذرت عن تنفيذ المشروع إلا أنه يفصح لنا عن مبلغ خطورة الأطماع اليهودية فى الوطن العربى وتأكيدهم على اختيار أماكن فيه ذات مواقع استراتيجية فى غاية الخطورة . وأنى آمل من المؤلف أن يتوفر على دراسة تلك الوثيقة والتعمق فى أصولها ، بغية تزويد طلاب التاريخ العربى بحقيقة جديدة حرية بالفحص والدرس .

وهكذا نجد المؤلف يرصد لتاريخ الخليج العربى بإدراك واسع . ويكشف حقائق ظلت مجهولة حتى وقت قريب . وهو يعتمد فى بحثه على مجموعة كبيرة من الوثائق البريطانية والمراجع والدوريات العربية والأجنبية مما هيأت له مادة استوحى منها كتاباته الناضجة تلك .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التى بذلها المؤلف فى كتابه إلا أنه بشكل عام لا يخلو من مآخذ أرى أن أعرض لبعضها إجمالا .

فهو يعطي السيد طالب النقيب صفة «نقيب الإشراف في البصرة بينما السيد طالب كان يحمل اللقب ولكنه لم يكن نقيباً للاشراف كما تصور المؤلف .

كما أن المؤلف يقرر في صفحة (١٥٥) أن طلب العراق لإيجاد ميناء على الخليج العربي قد جاء على إثر فشل المفاوضات العراقية الإيرانية سنة ١٩٣٨ . ولكن الثابت أنه منذ ١٩٣٧ شهدت العلاقات العراقية الإيرانية تحسناً لم تشهده من قبل ، فتم عقد معاهدة الحدود ، ومعاهدة الصداقة ، ومعاهدة حل الخلاف بالطرق السلمية ، وآخرها الاتفاق الخاص بتنظيم أعمال لجنة تحديد الحدود العراقية الإيرانية في ٨ كانون الأول ١٩٣٨ .

وأخيراً فإن هناك أخطاء مطبعية كان المفروض الانتباه إليها فمثلا استقلال الكويت سنة ١٩٦١ أصبح في صفحة ١٩٨ سنة ١٩٦٢ . وأن زيارة الشيخ أحمد إلى لندن سنة ١٩٢٥ أصبحت في صفحة ١٦٦ سنة ١٩٣٤ . وإن التصريح الإنكليزي الفرنسي الخاص بسلطنة مسقط في صفحة ٢٤٣ أصبح سنة ١٩٦٢ . وإن المعاهدة العراقية البريطانية سنة ١٩٢٧ أصبحت في صفحة ١٤١ سنة ١٩٢٨ وقيام الحكم الملكي في العراق سنة ١٩٢١ في نفس الصفحة السابقة أصبح سنة ١٩٢٢ .

ومما ينبغي ذكره أن المؤلف يتخذ نهاية الحرب العالمية الثانية نهاية لجميع أبحاثه في الكتاب مما يقطع الأحداث على القارىء الذي يكون في شوق لمتابعتها وكان بإمكانه — في الأقل — إعطاء الخطوط العريضة فقط لتلك الوقائع في الفترة التي أعقبت الحرب . وأرجو أن يكون ذلك في دراسة قادمة ولكن هذه الهنات البسيطة لم تقلل من قيمة الكتاب وسيظل مرجعاً رئيسياً للباحثين في تاريخ الخليج العربي بشكل خاص وتاريخ العرب المعاصر بشكل عام . وهو إضافة جديدة بكل ما تحتويه الكلمة من معاني .